IJEL International Journal of Education and Language Studies

ISSN: 2791-9323



Afrah Omar IBRAHIM[1]

INDIGO'S PROTEST AGAINST THE NOBLE QUR'AN AND ITS READINGS IN HIS BOOK AL-TAHFA AL-HEALING

Istanbul/ Türkiye

p. 56-69

Article Information

Article Type: Research Article

This article was checked by **iThenticate** No **plagiarism** detected

Article History

Received: 22/10/2020
Accepted: 15 /11/2020
published: 01/12/2020

Abstract:

This research sheds light on an important issue of the grammatical protest issues, which is the citation of the Holy Qur'an and its readings by the grammarians, and by Imam Al-Nili in particular, with a statement of his position on invoking it in establishing the proof of his grammatical opinion, through his explanation on the sufficient, the research will have to be on a preamble and two chapters, In the preface, we dealt with a brief overview of the indigo translation, then followed by two chapters: the first of which we talked about the book Al-Tuhfa Al-Safi, and the second of which was entitled Proving his grammatical opinion through his protest against the Holy Qur'an and its readings, and we concluded the research with a number of findings reached by the researcher.

Key words: Protesting The Qur'an, Imam Al-Nili, Establishing An Opinion, Preventing, Authorizing.

 http://dx.doi.org/10.47832/2791-9323.1-1.5

[1]  Dr. , Department of Islamic Education, Iraq, afrahomer26@gmail.com, https://orcid.org/0000-0002-5106-5053

احتجاج النيلي بالقرآن الكريم وقراءاته في كتابه التحفة الشافية

أفراح عمر إبراهيم [2]

الملخص

يلقي هذا البحث الضوء على مسألة مهمة من مسائل الاحتجاج النحوي وهو الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته عند النحاة، وعند الإمام النيلي خصوصاً، مع بيان موقفه من الاحتجاج به في تقعيد إثبات رأيه النحوي، من خلال شرحه على الكافية، فستوجب البحث أنّ يكون على تمهيد ومبحثين، تناولنا في التمهيد نبذة مختصرة عن ترجمة النيلي، ثم أعقب بمبحثين: الأول منها تحدثنا فيه عن كتاب التحفة الشافية، أمّا الثاني منها فكان بعنوان إثبات رأيه النحوي من خلال احتجاجه بالقرآن الكريم وقراءاته، وختمنا البحث بجملة من النتائج التي توصل إليها الباحث.

الكلمات المفتاحية: الاحتجاج بالقرآن، الإمام النيلي، إثبات رأي، المانعين، المجيزين.

المقدمة:

إنَّ من شرف العربي لغته ولسانه، وشرّف الله لسان العرب بقرآنه، وزاد ذلك اللسان تشريفاً وتكريماً ببلاغة نبيه صلى الله عليه وسلم وبيانه، فيعدّ الاستشهاد بالقرآن الكريم أبلغ وأقيس عند النحويين كافة؛ لأنَّه كلام منزل من الله تعالى ليس فيه تحريف، وما يهمنا هنا موقف الإمام النيلي من خلال كتابه التحفة الشافية، واحتجاجه بالقرآن الكريم على إثبات آراءه النحوية، فاقتضى البحث أنّ يكون على مبحثين وتمهيد، تناولنا في التمهيد نبذة موجزة عن حياة النيلي، وتناولنا في المبحث الأول التعريف بكتاب التحفة الشافية، أمّا المبحث الثاني تناولنا فيه تطبيق النيلي للقرآن الكريم على إثبات رأيه النحوي، وختمنا البحث بأهم النتائج التي توصلنا إليها.

التمهيد

نبذة موجزة عن سيرة النيلي

اسمه: الإمام البارع الأوحد لسان العرب وترجمان الأدب تقي الدين أبو إسحاق إبراهيم بن الحسن بن عبدالله بن إبراهيم بن ثابت الطائي النيلي البغدادي.(1)

نسبته: اختلفوا في نسبة النيلي، فقد اشتهر في كتب النحاة والتراجم التي نقلت عنه بلقب (النيلي)، بكسر النون، أمّا نسبة إلى بليدة في سَوَاد الكوفة، قرب حلّة بني مزيد يخترقُها نهرٌ يتخلّج من الفرات العظمى، حفره الحجّاج بن يوسف وسمّاه نِيلَ مصر؛ وهو عمود عمل قُوسان يَصبُّ فاضله إلى دجلة تحت النعمانية.(2) وأمّا نسبة إلى نيل مصر، أو أنّ يكون موطنه الأصلي مصر وانتقل منها إلى العراق أو نيسابور، وفي التاريخ كثيرون انتقلوا من مصر إلى العراق فلقب الواحد منهم في العراق بالمصريّ، فإذا رجع إلى مصر مرة أخرى لقب بالعراقيّ.(3) ولقب بالبغدادي وهذا ما أثبته المستشرق بروكلمان،(4) وقد يدل ذلك على أنّه سكن بغداد كغيره من علماء النيل الذين رحلوا إلى بغداد للدرس والتدريب فيها، والكثير من علماء النيل اللغويين ممن لقب بالبغدادي وهم كثر، وقد يدل على مذهبة النحوي كما لقب بذلك كثير من النحويين.(5)

إلّا أنّه يرجح أنّ يكون موطنه العراق، ومن قرية النيل الواقعة بين الكوفة وبغداد لأنّ أسلوبه في بعض الكلمات خلال الشرح يؤيد هذا، فقد استعمل في الأمثلة النحوية الكثير من الألفاظ الدالة على فخره واعتزازه بالعراق، ومن هذا قوله: (كريم العراق)،(6) وقوله: (مررت برجلٍ بصريّ أبوه)،(7) وقوله: (سرت من البصرة إلى الكوفة)،(8) وقوله: (كنت البصرة آكل السمك والتمر).(9) وكذلك لأنّ في مقدمته قال: " وجدت جماعة من فضلاء بغداد يصدون الناس عن هذا المختصر ويذمونه، جهلا بما فيه وقصوراً عن الوقوف على معانيه، وشاهدت جماعة من أبناء فارس بهذا الكتاب شغوفين "،(10) ومما يؤد ذلك أيضاً أنّ والده يسمى (الحسين)، وهذه التسمية اعتبرها أهل العراق عن غيرهم من مقتل سيد الشهداء الحسين بن علي رضي الله عنه ومما يؤديه أيضاً استشهاده بشعر للإمام علي رضي الله عنه(11) وهذا من سمات أهل العراق. ولقب بالطائي أيضاً، وهذا ما ذكره السيوطي،(12) وصاحب الكشف، (13) ولقب بتقي الدين.(14)

[2] د.، قسم الدراسات الإسلامية، العراق، afrahomer26@gmail.com

ويعد شيوخه وتلاميذه من الحلقات المفقودة في تاريخ هذا العالم الجليل، فلم تصرح كتب التراجم عن أسماء شيوخه وتلاميذه.

مؤلفاته: للإمام النيلي ثلاثة مؤلفات كما ذكرت ذلك كتب التراجم، وهي:

1-التحفة الشافية في شرح الكافية: -وهو موضوع البحث- لم ينسبه المترجمون للنيلي بصريح العبارة،(15) فذكره صاحب الكشف ولم يذكر صاحبه،(16)، وقال بروكلمان شرح لتقي الدين البغدادي،(17) ولم يذكر اسم التحفة، وقال السيوطي (شارح الكافية)، (18) بينما صرّح النيلي في مقدمته باسمه (التحفة الشافية)، فقال: "...وسميته بـ التحفة الشافية في شرح الكافية ".(19)

2- التحفة الوافية في شرح الكافية: جاء في كشف الظنون أثناء حديثه عن شروح الكافية، قال: " التحفة الوافية لتقي الدين إبراهيم بن حسين بن عبدالله بن ثابت النحوي الطائي، وهو شرح بالقول "،(20) ولم يذكر غيره من أصحاب التراجم هذا الكتاب، وذكر صاحب دراسة التحفة الشافية أنّه هناك مخطوطة في دار الكتب المصرية بهذا الاسم، (التحفة الشافية في شرح الكافية) لتقي الدين إبراهيم بن ثابت الطائي، مجاميع تيمور برقم/220، قال فيه بعد البسملة: " نحمدك يا ملهم الحق، ومفيض الثواب ونستعينك في كل أمور صعاب، ونصلي على رسولك المجتبى، اللهم فصّل على محمد كما صليت على أبيه إبراهيم،... وبعد فإنّ هذه أسئلة جمعتها من الشروح التي عندي، وغيرها في عدة اوراق، ليكون سهل الرجوع الضبط بين الأصحاب، وأضفت إلى تلك الأسئلة ما لاح من الإيرادات وأثبت أجهة أكثرها... وختمه بقوله: هذا ما عندي من الأسئلة المتوجهة على المتن وأجهتها من غير أنّ يتعرض لتقرير الشروح إلا نادراً، خوفاً من الإطناب الممل لذوي الأسباب...تمت هذه الأوراق بعون الله الوهاب "،(21) وذكر صاحب الدراسة تقع في (16) صفحة ومسطرتها (17) سطر، في كل سطر (15) كلمة تقريباً، إلّا أنّ المشرف على الرسالة الدكتور محمود فوزي عبد الله ذكر أنّ هناك نسختين خطيتين غير هذه النسخة، تقع الأولى في (63) لوحة، بينما تقع الثانية في نحو (49) وهي منسوخة سنة (948هـ) وهي موجودة في مكتبة السليمانية.

3- الصفوة الصفية في شرح الدّرة الألفية: هذا الكتاب لم يذكره أحد من المترجمين، سوى ابن قاضي شهبة في طبقاته وترجمته للنيلي فقال: "... شرح ألفية ابن معطي، والحاجبية وهو من أحسن شروحها... ".(22)

وفاته: لم أجد نصاً صريحاً في تحديد سنة وفاة الإمام النيلي، وذلك لأنّه لم يشر أحد من المترجمين إلى مولده أو وفاته، إلا أنّه يرجح أنّ يكون نحاة القرن السابع، من معاصري ابن الحاجب وابن يعيش، وذلك لنقله لأحد آراء ابن يعيش غير مصرحاً باسمه بل اكتفى بلفظ (بعضهم)،(23) وما يؤيد ذلك أيضاً ما ذكره محقق الصفوة الصفية، من أنّ هناك شارح-لم يذكر اسمه- قد انتهى من تأليف شرحه سنة (686هـ)، وقد أفاد هذا الشارح من شرح النيلي، وأنّ النيلي هو أحد شراح الكافية وسنة تأليف الكافية (633هـ)،(24) فهذا كله دليل على أنّ النيلي من علماء القرن السابع الهجري، والله أعلم.

المبحث الأول: وصف كتاب التحفة الشافية في شرح الكافية

ألف النيلي شرحه بعبارة واضحة جامعة لقواعد اللغة الأساسية، والكتاب له تحقيقان، التحقيق الأول في جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية، سنة1403هـ- 1983م، لنيل درجة الدكتوراه، أعدّها: إمام حسن حسن الجبوري، وهي غير مطبوعة، والتحقيق الثاني في سنة 1440هـ- 2019م، في دار الكتب العلمية في لبنان، حققها أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، وهو التحقيق الذي اعتمدته في رسالتي هذه، ولكنْ مع ذلك فقد رجعت إلى التحقيق الأول بعد حصولي عليه، لكونه أكثر جودة ورصانة في التحقيق وهذا بتوجيه من المشرف على الرسالة.

وكان الإمام النيلي تابعاً إلى ابن الحاجب في التقسيم المنهجي لكاتبه التحفة، فبدأ بمقدمة قصيرة بين فيها سبب تأليفه والهدف من هذا التأليف، وتسمية الكتاب، وتناول فيها: (تعريف الكلمة والكلام، وأقسام الكلمة، وأقسام التركيب)، وقال في حد الكلمة والكلام وتفريعها إلى اسم وفعل وحرف، وقال: " والأصل تقديم الكلمة على الكلام؛ لأنّها جزؤه، والجزء مقدَّمٌ عل الكُلّ "،(25) ثم قسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام، وهي:

القسم الأول خاص بالأسماء: تناول فيه: (تعريف الاسم وخواصه المعرب والمبني، وحقيقة الإعراب وأنواعه، وإعراب الممنوع من الصرف)، وقسمه على مرفوعات ومنصوبات ومجرورات المرفوعات منها تناول فيه: (الفاعل، والتنازع، نائب الفاعل، والمبتدأ والخبر، وخبر إنّ وأخواتها، وخبر لا النافية للجنس، اسم ما ولا المشبهتين بليس).

أمّا المنصوبات فتناول فيها: (المفعول المطلق، المفعول به، المنادى والترخيم والندبة، وما أضمر عامله على شرط التفسير، والتحذير، والمفعول فيه، المفعول له، المفعول معه، الحال، والتمييز، والمستثنى، خبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، اسم بـ لا النافية للجنس، وخبر ما ولا المشبهتين بليس).

وأمّا المجرورات فتناول فيها: الإضافة، والتوابع، وهي: (النعت، والعطف، والتأكيد، والبدل، وعطف البيان). والمبني أنواعه (المضمر وأقسامه، ضمير المتصل والمنفصل، ضمير الشأن، ضمير الفصل، ونون الوقاية)، وتناول أيضاً: أسماء الإشارة، أسماء الأفعال والأصوات، المركبات، الكنايات، والظروف، والمعرفة والنكرة، العدد، المذكر والمؤنث، المثنى، جمع المذكر، جمع المؤنث، وجمع التكسير، المصدر وأبنيته، اسم الفاعل والمفعول، الصفة المشبهة، واسم التفضيل.

أمّا القسم الثاني فخاص بالأفعال، تناول فيه: (الفعل وأقسامه الماضي والمضارع، ونواصب المضاع وجوازمه، وفعل الأمر، وفعل لم يسم فاعله، المتعدي وغير المتعدي، أفعال القلوب، وأفعال المقاربة، وأفعال التعجب، وأفعال المدح والذم).

أمّا القسم الثالث فخاص بالحروف، وتناول فيه: (حروف الجر، وحروف المشبهة بالفعل، وحروف العطف، وحروف التنبيه، وحروف النداء، والإيجاب، والزيادة، وحرفا التفسير، وحروف المصدر، والتحضيض، وحرف التوقع، وحرفا الاستفهام، وحروف الشرط، وحرف الردع، وتاء التأنيث الساكنة، والتنوين، ونونا التأكيد).

كهذا ختم النيلي كتابه ببيان معاني الحروف، وقد تابع ابن الحاجب في طريقة تأليف كتابه ولم يخالفه في تبويب القضايا الواردة في الكافية، وكان يكثر من احترازه للمباحث اللغوية، والقضايا النحوية الخلافية، ولا يكتفي بالتحليل والتعليل وإبداء رأيه، بل يناقش النحاة ولا يتردد في ذلك، ويعزز ما ذهب إليه من الآراء النحوية بالشواهد المختلفة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ومن كلام العرب شعراً ونثراً.

المبحث الثاني: إثبات رأيه النحوي من خلال احتجاجه بالقرآن الكريم وقراءاته

المسألة الأولى: (سمع) بين التعدي إلى مفعول واحد ومفعولين:

التعدي عند النحاة هو ما يقابل اللازم، وهو الذي لا يكتفي بالفاعل بل يتعداه إلى المفعول، قال الجرجاني هو: "ما لم لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه، وقيل: هو ما نصب المفعول به "،(26) واختلف النحاة في الفعل (سمع) بين التعدي إلى مفعول أو إلى مفعولين، فحصل في هذه المسألة خلاف، إذ ذهب الجمهور إلى أنّ (سمعت) لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، فإن كان مما يسمع فهو ذاك، و إن كان عيناً فهو المفعول، والفعل بعده في موضع نصب على الحال، وذهب البعض إلى أنّها تتعدى إلى مفعولين.(27)

وذكر النيلي رأي أبي علي الفارسي(28) فقال: "قال أبو علي: جميع أفعال الحواس تتعدى إلى واحد إلا (سمعت) فإنّه يتعدى إلى مفعولين بشرط أن يكون الثاني مما يسمع؛ نحو: (سمعت زيداً يقول كذا)، ولا يقال: (سمعت زيداً يبصر)؛ لأنّ الإبصار لا يسمع، وإن اقتصرت على أحد المفعولين... لم يكن إلا مما يسمع؛ نحو: (سمعتُ حديثَ زيدٍ أو كلامهِ)، وأمّا قوله تعالى: (هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ) چ(29) أي المعنى: (هل يسمعون دعائكم)، فحذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، كما جاء في الأخرى: (هل يسمعون دعائكم) چ(30)".(31) فالشاهد فيه: (يسمعونكم)، ووجه الاستشهاد: تعدي الفعل (سمع) إلى مفعوليين.

المشهور عند النحويين أن الفعل (سمع) يتعدى إلى مفعول واحد، بينما يرى الأخفش: أنّ فيه محذوف، والمعنى: هل يسمعون منكم؟ أو: هل يسمعون دعاءكم؟؛ فحذف (الدعاء)، كما احتج بقول الشاعر:

القَائِدُ الخَيْلِ مَنْكوباً دَوابِرُها　　　قَدْ أُحكِمَتْ حَكَماتِ القِدَّ والأَبَقَا(32)

يريد: (أحكمت حكمات الأبق) فحذف (حكمات)، وأقام (الأبق) مكانها.(33)

وإلى هذا ذهب أبا علي الفارسي(34) إلى أنّ (سمع) من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، وحجة هذا المذهب أنها لما دخلت على غير المسموع أتى لها بمفعول ثاني يدل على المسموع، كما أنّ (ظن) لما دخلت على غير مظنون في المعنى أتى

بعد ذلك بمفعول ثاني يدل على المظنون.(35) فالنحاة هنا قاسوا على (ظن) في ترجيح مذهب التعدي إلى مفعولين، وهذا رأي الأخفش والفارسي كما ذكرنا.

وغلّط ابن السيد هذا على أبي علي، فحسب أنّ هذه من مسائله التي غلط فيها؛ لأنّ (سمعت) لو كان مما يتعدى إلى مفعولين لم يخل أن يكون من باب ما يتعدى إلى مفعولين، ولا يجوز السكوت على أحدهما، وهو من باب (ظننت) وأخواتها، أو يكون من باب ما يجوز فيه السكوت على المفعولين، فلا يجوز أن يكون من باب (ظننت) ولا من باب (أعطيت) فإذا بطل أن يكون من باب (ظننت) ولا (أعطيت) ثبت أنه مما يتعدى إلى مفعول واحد، وإذا قلت: (سمعت زيداً يقول)، فـ (يقول) في موضع الحال، لا في موضع المفعول الثاني، وإن تقديره: (سمعت كلام زيد يقول)، فتكون حاسة السمع بمنزلة الحواس الخمس في تعديها إلى مفعول واحد.(36)

وقال ابن الحاجب: "(سمع) من الأفعال المتعدية إلى واحد في التحقيق، كقولك: (سمعت كلاماً وشبهة)، وقد يتوهم أنه متعد إلى مفعولين من جهة المعنى والاستعمال، أمّا المعنى فلأنّه يتوقّف على مسموع منه كما تتوقف السرقة على مسروق منه، وأمّا من جهة الاستعمال فلقولهم: (سمعت زيداً يقول ذلك)، و(سمعت زيداً قائلاً) وقوله تعالى:(هل يسمعونكم...)، فلولا أن الفعل يتعدى إلى مفعولين لم يقل: (إذ تدعون)، لأنّ المعنى حينئذ: (هل يسمعون دعائكم إذ

وأما النيلي فيقول: "إنّ المتعدي إلى واحد، هي أفعال الحواس الخمس، كل حاسة تتعدى إلى ما تقتضيه، يقال: (أبصرت الرجل)، ولا يقال: (أبصرت الحديث)؛ لأنه مما لا يبصر، فأمّا قول الشاعر:

رَأى بَردَ مَاءٍ ذِيدَ عنهُ وَرَوضَةً   بَرُودَ الضُّحَى فَينَانَةً بالأَصَائِلِ (37)

فهو على حذف المضاف؛ أي: رأى أثر برد ماء؛ لأن برد الماء لا يرى بالعين بل يدرك بالذوق أو باللمس باليد، ويحتمل أن يكون (رأى) بمعنى (علم)، لأنّه يكون أحس ببرد الهواء، فعلم برد الماء بذلك".(38) فوافق النيلي ابن الحاجب في أن أفعال الحواس لا تتعدى.

وأدخل ابن آجروم (سمعت) في أخوات (ظن)،(39) واحتج عليه الشراح،(40) وهو بذلك تابع رأي الأخفش وأبي علي الفارسي.

ونلخص مما تقدم عرضه أنّ المشهور عند النحويين أنّ الفعل (سمع) يتعدّى إلى مفعول واحد، بينما ذهب أبو علي إلى أنّه من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، وشرط أن يكون المفعول الثاني مما يسمع. وأرى أنّ ما ذهب إليه الجمهور هو الصحيح؛ وذلك لأنّ الفعل (سمع) لم يذكر عند النحويين ضمن باب (ظن) وأخواتها، ولم يذكر ضمن باب (أعطى)، فـ(سمع) متعد إلى مفعول واحد، وهو بمنزلة غيره من الحواس الخمس.

المسألة الثانية: تقديم خبر (ليس) عليها.

(ليس) في العربية تأتي على أربعة أوجه، الأول منها: تكون فعلاً ماضياً، يفيد النفي، يرفع الاسم وينصب الخبر، والثاني منها: أن تكون من أدوات الاستثناء، ويجب نصب المستثنى بعدها، والثالث منها: أن تكون مهملة، لا عمل لها، وهي هنا حرف نفي مثل (ما، لا)، والرابع منها: أن تكون حرف عطفٍ، وهذا مذهب الكوفيين.(41) الذي يهمنا منها النوع الأول العاملة؛ إذ اختلف النحاة في جواز تقديم خبرها عليها أسوة بباقي أخواتها من أخوات (كان)، فذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز، لأنّ (ليس) فعل جامد فلا يجري مجرى المتصرف، ولأنّها في معنى (ما) في نفي الحال، وذهب جمهور البصريين إلى جواز تقدمه.(42)

وقد ذكر النيلي ما أحتج به أصحاب هذا الرأي فقال: "من أجاز تقديمه عليها محتجاً بقوله تعالى: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) ج(43) فـ(يوم): ظرف لـ(مصروف) فهو منصوب به، وإذا كان الخبر عاملاً في الظرف وجب أن يكون العامل في النية قبله، وهو معنى جواز التقديم".(44) فالشاهد فيه: (يوم يأتيهم ليس مصروفاً)، ووجه الاستشهاد مجيء (يوم يأتيهم) معمولا لـ (مصروفاً) وقد تقدم على (ليس).

اختلف النقل عن سيبويه فنسب قوم إليه الجواز، وقوم المنع، ويرجع سبب اختلافهم في هذا إلى عدم وجود نص صريح لسيبويه يثبت جواز تقديم خبر(ليس) عليها.(45)

ومذهب الكوفيين وابن كيسان، عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وأخذ به المبرد من البصريين، على نحو ما عزاه إليه ابن جني،(46) وأبو البركات الأنباري.(47)

صرّح ابن برهان في جواز تقديم خبرها عليها إذا كان ظرفاً، فقال: "ولنا في جوازه رواية ودِراية، فأمّا الرواية: فقوله تعالى (ألا يوم...) وتقدم معمول الخبر كتقدم عامله، وأمّا الدِراية: فإنّه إذا كان خبرها غير ظرف، لم يصح تقدمها لا على اسمها ولا عليها، و(كان) يصح تقدم خبرها على اسمها وعليها، فلما كانت (ليس) بمثابتها في أحد الوجهين، كانت كذلك في الوجه الآخر هذه علة تطرد وتنعكس".(48) وتبعهم بذلك الزمخشري،(49) وابن عصفور،(50) والشلوبين.(51)

وأيد ابن الخباز في هذه المسألة الكوفيين فيما ذهبوا إليه متابعاً في ذلك أبو البركات الأنباري، وواصفاً مذهبهم بالصحة، ومعللاً السبب، قال: "وذهب قوم من البصريين والكوفيين إلى أنّ تقديم خبر (ليس) على (ليس) لا يجوز وهو الصحيح؛ لأنّها فعل غير متصرف؛ ولأنّها تنفي في الحال بمنزلة (ما)، وكما لا يتقدم منصوب (عسى) و(نعم وبئس) وفعلي التعجب و(حبذا) عليها، لم يجز تقديم خبر (ليس) عليها".(52)

وقد أورد النيلي آراء العلماء في هذه المسألة ولم يرجّح أي فريق منهم، فذكر: منهم من أجاز تقديمه عليها؛ محتجاً بالشاهد القرآني، ومنهم من يرى فساد هذه القاعدة فالمعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، ومنهم من قال أنّها جامدة لشبهها بـ(ما) في الجمود، والتقديم تصرف، ولا تصرف لـ(ليس) فلا تقديم في خبرها عليها، فـ(ليس) أضعف من (كان) في الجمود، وأقوى من (ما) لفعاليتها، وقيل: إن (ليس) في قوة (ما) و(كان) وكما لا يتقدم خبر (كان) مقترنة بـ(ما) عليها لا يتقدم خبر (ليس).(53)

ومن المتأخرين من تبع الكوفيين في منع تقديم خبر (ليس) كابن مالك،(54) وابن القيم الجوزية،(55) وناظر الجيش،(56) ومن المعاصرين عباس حسن.(57)

نلخص من ذلك أنّ الكوفيين لا يجيزون تقديم خبر (ليس) عليها، وتبعهم المبرد وابن مالك، وذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها كما يجوز تقديم خبر (كان) عليها، أمّا النيلي فاكتفى بذكر الآراء فقط ولم يرجّح أي مذهب منهم. ويجيز الباحث ما ذهب إليه البصريون وهو الصواب؛ وذلك لقوة حجتهم في ذلك.

المسألة الثالثة: (إلى) بمعنى (مع).

(إلى) حرف جر أصل يجر الظاهر والمضمر، ولها معان عدة، منها: انتهاء الغاية وهو أصل معانيها، وتدل على الغاية المكانية والزمانية، وتأتي بمعنى (مع)، أو المصاحبة، أي: ضم الشيء إلى الشيء،(58) واختلف النحاة في الواقع بعدها أيدخل مع ما جاء قبلها أم لا؟ فذهب بعضهم إلى أنه يدخل، واستدلوا بقوله تعالى: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) (59) أي: بمعنى: (مع أموالكم)، وقوله تعالى: (وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) (60) وذهب بعضهم إلى أنّه ما بعدها لا يدخل فيما قبلها، وحجتهم في ذلك أنّه لا يجوز إنابة حرف مكان حرف.(61)

وقد أورد النيلي ذلك فيمن جعل (إلى) بمعنى (مع)، فصرّح قائلاً: وهو ليس كذلك، ولو كانت (إلى) بمعنى (مع) لأمكن تقدير ذلك في جميع مواردها، واستدل بقوله تعالى: (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى الله) (62) أي: (من ينصرني إلى أن أتم أمر الله).(63) فالشاهد: (إلى الله)، ووجه الاستشهاد: مجيء (إلى) بمعنى (مع)، وحَرّك نافع (أنصاري) وسكنها الباقون.(64)

فتأتي (إلى) بمعنى انتهاء الغاية ويعد هذا المعنى من أشهر معانيها، حتى أنّ بعض النحاة اقتصر عليه، ومنهم سيبويه، فيقول: " وأمّا (إلى) فمنتهي لابتداء الغاية، تقول: (من كذا إلى كذا)".(65)

وقال الأخفش: " وتكون (إلى) في (مع)، كما كانت (من) في معنى (على) في قوله: (وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ) (66) ".(67) وذكر أمثلة كثيرة.

ووصف الزجاج لمن جعل (إلى) بمعنى (مع) بأنّه ضعيف في العربية، فقال: "وقولهم: إنّ (إلى) في معنى (مع) ليس بشيء، والحروف قد تقاربت في الفائدة، فيظن ضعيف العلم باللغة أن معناها واحد".(68)

وحاول ابن جني بوضع قاعدة لذلك، وأفرد باباً لها، وسماها (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض)، وأنكر على الناس تلقّي هذا الباب على ظاهره، فقال: " هذا الباب يتلقاه الناس مغسولا ساذجا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه؛ وذلك أنّهم يقولون: إنّ (إلى) تكون بمعنى (مع) ويحتجون بذلك بقوله الله سبحانه: (من أنصاري إلى الله) أي: (مع الله)، ويقولون: إنّ (في) بمعنى (على)، ويحتجون بقوله عز اسمه: (لأصلبنّكم...) أي: (عليها)، وغير ذلك مما يوردونه، ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنّا نقول: إنّه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأمّا في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك إنْ أخذت بظاهر هذا القول غفلا هكذا، لا

مقيداً لزمك عليه أن تقول: (سرت إلى زيد)، وأنت تريد: (معه)، وأنْ تقول: (زيد في الفرس)، وأنت تريد: (عليه)،...ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش، ولكن سنضع في ذلك رسماً يعمل عليه، ويؤمن التزام الشناعة لمكانه".(69) فابن جني يرى جواز النيابة لكنّ بشرط أنّ لا تؤدي إلى اختلال في اللفظ والمعنى.

وتبع النيلي البصريين أنّ (إلى) لا تأتي بمعنى (مع)، فقال: "يقولون في قوله تعالى (ولا تأكلوا أموالهم...)، أنّها بمعنى (مع أموالكم) وليس كذلك، ولو كانت (إلى) بمعنى (مع)؛ لأمكن تقدير ذلك في جميع مواردها، ولا يمكن ذلك في قولك: (صرت إلى زيد)؛ فأمّا الآية... فلما كان الأكل بمعنى الجمع والضم، وليس بمعنى المضغ والبلع...عدّاه بـ(إلى)، أي: (لا تضموا أموالهم إلى أموالكم)؛ لأنّ الضم سبب في الأكل، فأقام المسبب مقام سببه؛ لقوله في الآية الأخرى: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ) (70)، أي: (لا تأخذوا)، وكذلك قوله: (من أنصاري...)؛ أي: (من ينصرني إلى أن أتم أمر الله ؟)".(71).

وعلّق أيضاً على قوله تعالى (وأيديكم...)، على من اتخذ (إلى) بمعنى (مع)، فقال: " وهذا ليس بشيء؛ لأنّك تقول: (نمت البارحة إلى نصفها)، و(البارحة) اسم لمجموع الليلة، فما بعد (إلى) في مسمى ما قبلها كدخول المرافق في الأيدي؛ فلو دخل ما بعد (إلى) فيما قبلها...لكان قد نام البارحة كلها، فيكون قولك: (إلى نصفها) لغواً، والصحيح: أنّ النهاية غير المتناهي، والبداية غير المبتدأ به، ثم وجوب غسل المرافق لم يفهم من الآية، بل من بيان النبي صلى الله عليه وسلم (72)."

نلخص من ذلك أنّ البصريين الأوائل يرون أنّ لكل حرف معنى خاص به، ويجيزون نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، إذا تقاربت المعاني، وسمح السياق، ولكنّ يبقى لكل حرف معناه واستعماله الخاص به، وأرى أنّ هناك سر في النظم القرآني باستعمال حرف جر دون غيره من سائر الحروف، والله اعلم.

المسألة الرابعة: (أنَّ) بمعنى (لعلَّ).

(لعل) حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وفيها لغات: (لعلَّ، عَلَّ، لَعَنَّ، عَنَّ، لأنَّ، انَّ)، وقد تأتي بمعنى (أنَّ) بفتح الهمزة وتشديد النون.(73) واحتج النيلي لذلك، فقال: "وقد جاءت (أنّ) المفتوحة بمعنى (لعل) في مثل قوله تعالى: (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ)،(74) أي: (لعلها) فكأنّ الكلام قد تم بقول: (وما يشعركم)".(75) فالشاهد فيه: (أنّها إذا جاءت)، ووجه الاستشهاد: مجيء (أنّ) بمعنى (لعل).

قال سيبويه: "سألت الخليل عن قوله تعالى: (وما يشعركم إنّها...) ما معناها أن تكون كقولك: (وما يدريك أنه لا يفعل)؟ فقال: لا يحسن ذا في ذا الموضع، إنّما قال: (وما يشعركم...) ثم ابتدأ فأوجب فقال: (إنّها إذا جاءت لا يؤمنون)، ولو قال: (وما يشعركم أنها...) كان ذلك عذراً لهم، وأهل المدينة يقولون: (أنها)، فهي بمنزلة قول العرب: (ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً)، أي: (لعلك)، فكأنّه قال: (لعلها إذا جاءت لا يؤمنون)".(76)

وتبعه الفراء إلا أنّه زاد في معنى فتح (أنّ) في هذه الآية وجها آخر وهو جواز حذف (لا) فحسب: وهو جيد أن تجعل (أنّ) في موضع (لعل)، فقرأ بعضهم (إنّها) مكسور الألف و(إذا جاءت) مستأنفة، وهي قراءة عبدالله: (وما يشعركم إذا جاءتهم أنهم لا يؤمنون)، و(لا) في هذا الموضع صلة معناها السقوط من الكلام، كقوله: (وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) (77) المعنى: (حرام عليهم أنّ يرجعوا).(78)

وقال النيلي: "(أنّها) أي: (لعلها) فكأن الكلام قد تم بقول: (وما يشعركم) ثم استأنف فقال: (أنها إذا جاءت)؛ أي: (لعلها إذا جاءت)، وفاعل (يشعركم): ضمير (ما) الاستفهامية، ولا يجوز أن تكون (ما) مفعولة و(أن) فاعلة؛ كقولك: (من ضرب أخوك؟)؛ لأن (لعل) قد وقعت بعد (يدريك)، ولا يصح أن تكون فاعلة لقوله تعالى: (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى)(79) و(لعل) وما بعدها لا تكون فاعلاً فكذلك حكم (أنّ) فيمن فتح الآية حكم (لعل) فاعرفه واضحاً".(80)

نلخص إلى أنّ (لعل) من الأحرف المشبهة بالفعل، تنصب الاسم وترفع الخبر، ولها لغات عدة، وأثبت لنا النيلي مجيء (أنّ) بمعنى (لعل)، واحتج لذلك بآي الذكر الحكيم، وأرى أنّ ما ذهب إليه النيلي هو الصواب؛ وذلك لورود مثل هذا في القرآن الكريم وكلام العرب شعراً ونثراً.

المسألة الخامسة: عمل اسم الفاعل ماضياً إذا جرد من (أل) التعريف:

إذا أراد باسم الفاعل الحال أو الاستقبال نصبت معموله، وإن أريد به المضي فإن كان معموله ملتبساً بـ (أل) جاز النصب به، وإن عرِي عنها فلا، بل يتعين إضافته، فاسم الفاعل المجرد من (أل) يعمل عمل الفعل المضارع يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً.(81) وذكر النيلي رأي الكسائي في جواز النصب مطلقاً إذا كان دالاً على المضي، واحتج بقوله تعالى☹ كَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ) (82). (83) الشاهد فيه: (باسط)، ووجه الاستشهاد: اسم فاعل ماضٍ وقد نصب به.

ورد قوله هذا كثيرٌ من النحاة، فذكروا أن اسم الفاعل هنا المراد به حكاية الحال، وليس على صورة الماضي الحقيقية؛ يقول ابن جني: قوله تعالى (وكلبهم باسط...) أُعمِل اسم الفاعل وإن كان لِما مضى، لَمَّا أراد الحال، فكأنها حاضرة، واسم الفاعل يعمل في الحال كما يعمل في الاستقبال.(84)

وقد أكد ذلك الزمخشريُّ، وابن يعيش، وابن هشام، والسيوطي، فذكروا أن ذلك على إرادة حكاية الحال، فالمضارع يَصِح وقوعه هنا، فيقال: وكلبهم يَبسط ذراعيه، ويدل على إرادة حكاية الحال أن الجملة حالية، والواو واوُ الحال.(85)

قد ذكر العكبري عِلل الفريقين المانعين عمله ماضيًا، والمجوِّزين فقال: "وحُجة الأوَّلين- أي: المانعين - في ذلك: أن الماضي لا يُشبه اسم الفاعل، ولا اسم الفاعل يُشبهه، فلم تحمل عِلته في العمل كما لم يحمل الماضي على الاسم في الإعراب، واحتجَّ الآخرون - أي: المجيزون - بقوله تعالى: (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ...) وبقولهم: هذا معطي زيد درهمًا أمس، ولا ناصبَ للدرهم إلا الاسم".(86)

أمّا النيلي فقال: إذا كان اسم الفاعل ماضياً زمانه وجبت الإضافة معنى؛ يعني إلى مفعوله لا إلى فاعله، فأمّا قولهم: (قائم الأب) فصفة مشبهة باسم الفاعل، ولا يجوز تنوينه ونصب المفعول؛ وأن اسم الفاعل فيما زاد على الثلاثة لا يأتي إلا موازناً للمضارع نحو: (مدحرج) فإنه موازن لـ(يدحرج)، فبين اسم الفاعل وبين المضارع موافقةٌ زنةً ومعنىً وإعراباً، أمّا الزنة: فـ(ضارب) موازن لـ(يضرب) في سكون ثانية وتحريك أوله وثالثه، وأمّا المعنى: فزمانه المراد منه كزمانه، وأمّا الإعراب: فظاهر، وليس بين اسم الفاعل والماضي هذه الموافقة، فلا يلزم من عمله معها عمله مع عدمها.(87)

لا يخلو اسم الفاعل من أن يكون معرفا بأل أو مجرداً فإن كان مجرداً عمل عمل فعله من الرفع والنصب إن كان مستقبلاً أو حالاً، وإنما عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه وهو المضارع أي موافق له في الحركات والسكنات، وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه فهو مشبه له معنى لا لفظا وأجاز الكسائي إعماله وجعل منه قوله تعالى: (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ) حجة لرأيه.

المسألة السادسة: العطف على اسم (إنَّ) بالرفع.

ورد في اللغة رفع المعطوف على اسم أن وقد ذكر ذلك النيلي حين قال: "والفراء يجيز العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مضي الخبر إذا كان مبنياً، محتجاً بقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)(88) برفع (الصابئون) عطفاً على موضع (إنَّ) قبل مضي الخبر، لكون اسم (إنَّ) مبنياً وهو (الذين آمنوا)".(89) الشاهد فيه: (الصابئون)، ووجه الاستشهاد: عطف الصابئون على موضع إن قبل مضي الخبر.

اختلف النحاة في تخريج ذلك فذهب بعضهم إلى أنه معطوف على اسم إنَّ باعتبار محله قبل دخول إنَّ.(90) فجاء في الكشاف: "والصابئون: رفع على الابتداء وخبره محذوف والنية به التأخير عما في حيز إن من اسمها وخبرها، كأنه قيل: أن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا والصابئون كذلك... فإن قلت: فقوله (والصابئون) معطوف لابد له من معطوف عليه، فما هو؟ قلت: هو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة قوله (إن الذين آمنوا...) ولا محل لها كما لا محل للتي عطفت عليها. فإن قلت: ما التقديم والتأخير إلا لفائدة فما فائدة هذا التقديم؟ قلت: فائدته التنبيه على أن الصابئين يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم؟ وذلك إن الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدهم غيا، وما سموا صابئين إلَّا لأنهم صبأوا عن الأديان كلها أي خرجوا... ومجرى هذه الجملة مجرى الاعتراض في الكلام".(91)

وقال ابن يعيش: "ويجوز الرفع بالعطف على موضع إن لأنها في موضع ابتداء وتحقيق، وذلك أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر لتحقيق مؤداه وتأكيده من غير أن تغير معنى الابتداء صار المبتدأ كالملفوظ به وصار (إن زيدًا قائم) و (زيد قائم) في المعنى واحدًا فجاز لذلك الأمران: النصب والرفع، فالنصب على اللفظ والرفع على المعنى".(92)

وقال النيلي: فإنهم يجيزون العطف بالرفع على اسم (إن) قبل مضي الخبر نحو: (إن زيداً وعمرو قائمان)، وإنما لم يجزه البصريون لما يؤدي من إعمال عاملين في كلمة واحدة، أحدهما لفظي وهو (إن)، والآخر معنوي وهو الابتداء. أمّا إذا عطفت قبل مضي الخبر، فالواجب عند البصريين النصب في المعطوف، وتثنية الخبر مع الواو، وهو المختار.(93)

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ في هذا الأمر ثمة فرقًا في المعنى بين الرفع والنصب، فإن العطف بالنصب على تقدير إرادة (إنَّ) والعطف بالرفع يكون على غير إرادة (أنَّ)، ومعنى هذا أن العطف بالرفع غير مؤكد، فعلى هذا يكون المعطوف في قولك (إنَّ محمدًا مسافر وخالدًا) مؤكدا، بخلاف ما لو قلت (إنَّ محمدًا مسافر وخالد) فإن المعطوف غير مؤكد.(94)

ونخلص في هذه القضية إلى أنَّه لما كان تقديم المعطوف على المعطوف عليه ضعيفًا من جهة القياس، قليلًا من جهة الاستعمال، فالأولى أن يتعدى ذلك الحكم إلى الفرع وهو تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه كما قرر ابن هشام.

الخاتمة:

1-أكثر النيلي من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، حتى بلغت شواهده من القرآن الكريم ما يقارب (ثلاثمائة وخمسة وأربعين) شاهداً قرآنياً، وأولى النيلي القراءات عناية خاصة، فكثيراً ما يستشهد بآيات قرآنية مستدلاً بها على قراءة معينة، وتؤكّد معنى أو حكماً إعرابياً.

2-كان منهجه في الاستشهاد بالقرآن الكريم إما يستشهد بالآية وحدها، أو مقرونة بشواهد أخرى كالقرآن الكريم والشعر.

3-اعتنى النيلي عناية فائقة بإيراد الشواهد المختلفة التي تؤيّد آراءه في المسائل النحوية من إثبات قاعدة نحوية، أو ترجيح قاعدة على أخرى، أو لإثبات رأي لعالم نحوي، أو لإثبات خلاف نحوي.

4-يعدّ النيلي من العلماء الذين خلطوا بين المذهبيين، فالمتتبع لكتابه يراه غير متعصب لرأي معين من الآراء التي يعرضها لمدرستي البصرة والكوفة، فتناول آراءها بالنقاش والتحليل، ويرجّح ما يراه صائباً، ولكنّ النيلي من النحاة الذين يميلون إلى النزعة البصرية.

المصادر والمراجع:

إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن أيوب بن القيم الجوزية (ت767هـ)، تح، محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف – الرياض، ط/1، 1373هـ - 1954م.

الآجرومية، أبي عبدالله محمد بن داود الصنهاجي الشهير بابن آجروم (ت 723هـ)، تح: حايف النبهان، دار الظاهرية- الكويت، ط/2، 1432هـ-2011م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت 577هـ)، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، د. ط. ت.

الإيضاح العضدي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي (ت377هـ)، تح: د، حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب- جامعة الرياض، ط/1، 1389هـ- 1969م.

البديع في العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير (ت606هـ)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، ط/1، 1420هـ.

التحفة الشافية في شرح الكافية في النحو، لأبي جمال عمرو جمال الدين ابن الحاجب، لأبي إسحاق إبراهيم الحسين بن عبدالله الطائي تقي الدين النيلي البغدادي، تح: أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/1، 1440هـ - 2019م.

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ط/1، 1419هـ – 1998م.

التعريفات، للشريف أبي الحسن علي بن محمد الحسيني الجرجاني (ت816هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/2، 1424هـ - 2003م.

الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، ود. محمد مديم فاضل، دار الكتب العلمية- بيروت، ط/1، 1413هـ-1992م.

الحلل في شرح أبيات الجمل، أبي محمد عبدالله ابن السيد البطليوسي (ت521هـ)، تح: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/1، 1424هـ- 2003م.

الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط/1، 1371هـ- 1952م.

الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت 285هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ط/3، 1417هـ- 1997م.

الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت 180هـ)، تح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط/3، 1408هـ- 1994م.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، دار الكتاب العربي- بيروت، ط/3، 1407هـ.

اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، تح: عبدالإله النبهان، دار الفكر- دمشق، ط/1، 1416هـ- 1995م.

المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري أبو بكر (ت381هـ)، تح: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية- دمشق، د. ط، 1981م.

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، تح: علي النجدي ناصف وآخرون، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د. ط، 1415هـ – 1994م.

المقتضب، أبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت 285هـ)، تح: محمد عبدالخالق عظيمة، القاهرة، 1415هـ- 1994م.

النحو الوافي، عباس حسن (ت 1398هـ)، دار المعارف، ط/15، د. ت.

الوجيز في شرح قراءات القراءة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، أبو علي الحسن بن علي يزداد الأهوازي (ت 446هـ)، تح: دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي –بيروت، د/1، 2002م.

أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر، جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت 646هـ)، تح: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار- الأردن، د. ط، 1409هـ -1989م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبدالله ابن هشام (ت761هـ)، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر- بيروت، د. ط. ت.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحويين، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت – صيدا، ط/1، 1384هـ - 1964م.

تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة: عبدالحليم النجار، دار المعارف- القاهرة، ط/5، 1959م.

حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو عرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت 1206هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط/1، 1417هـ - 1997م.

دور الحرف في اداء معنى الجملة، الصادق خليفة راشد، دار الكتب الوطنية – بنغازي، د. ط، 1996م.

ديوان زهير بن أبي سلمى، تح: أ. علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية- بيروت، ط/1، 1408هـ- 1988م.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمذاني (ت769هـ)، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع- القاهرة، د. ط، 2009م.

شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش (ت 778هـ)، تح: أ. د علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام- القاهرة، ط/1، 1428هـ.

شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجياني (ت672هـ)، تح: د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة- القاهرة، ط/1، 1410هـ- 1990م.

شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبدالله بن أبي بكر الأزهري، وكان يعرف بالوقاد (ت 905هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط/1، 1421هـ- 2000م.

شرح اللمع، ابن برهان العكبري (ت 456هـ)، تح: د. فائز فارس، السلسلة التراثية- الكويت، ط/1، 1404هـ- 1984م.

شرح المفصّل للزمخشري، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت 643هـ)، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/1، 1422هـ- 2001م.

شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي عمر بن محمد الأزدي الشلوبين (ت654هـ)، تح: تركي بن سيرين نزال العتيبي، مكتبة الرشد- الرياض، ط/1، 1413هـ- 1993م.

شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الأشبيلي (ت669هـ)، تح: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، ط/1، 1419هـ- 1998م.

شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي (ت421هـ)، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/1، 1424هـ-2003م.

شرح عيون الأعراب، أبي الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت 479هـ)، تح: حنّا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن- الزرقاء، ط/1، 1406هـ-1995م.

شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لأبي عبدالله جمال الدين ابن هشام (ت761هـ)، تح: محمد خير طعمة الحلبي، دار المعرفة-بيروت، د. ط. ت.

شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله المزربان (ت368هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط/1، 1428هـ- 2008م.

شرح متن الأجرومية، أبي زيد عبدالرحمن بن علي صالح المكودي (ت801هـ)، تح: أحمد بن إبراهيم عبد المولى، المكتبة الإسلامية- القاهرة، ط/1، 1425هـ- 2005م.

الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسن المعروف بالنيلي، تح: أ. د محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية- مركز إحياء التراث الإسلامي، د. ط، 1419هـ.

كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت 599هـ)، تح: د. هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد- بغداد، ط/1، 1404هـ- 1984م.

مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (ت 739هـ)، تح: علي محمد البجاوي، دار الجيل- بيروت، ط/1، 1412هـ - 1992م.

معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن السهل، أبو إسحاق الزجاج (ت 311هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب-بيروت، ط/1، 1408هـ-1988م.

-معاني القرآن، أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، تح: محمد علي النجار وآخرون، عالم الكتب – بيروت، ط/3، 1403هـ – 1983م.

معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر- عمان، ط/1، 1420هـ- 2000م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تح: د. عبدالعال سالم مكرم، و أ. عبدالسلام هارون، مؤسسة الرسالة - بيروت د. ط، 1413هـ – 1992م.

البحوث العلمية:

الأصول النحوية عند ابن برهان العكبري في كتابه شرح اللمع، زينب فرحان الطريمات، رسالة ماجستير، كلية عمادة الدراسات العليا – جامعة مؤتة، 2005م.

النيلي وجهوده النحوية، م. د قاسم رحيم حسن، مركز بابل للدراسات الإنسانية، م: 5، ع: 2، د.ت.

حروف الجر ووظيفتها النحوية والدلالية في تراكيب القرآن الكريم، كمال عوض حسين، وأحلام دفع الله محمد علي، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، م:18، 2017م.

قضية تعاقب الحروف ومذاهب العلماء فيها، د. قاسم بدماصي، مجلة العلوم العربية، ع: 32، 1435هـ.

موقف ابن الخباز الموصلي (ت 639هـ) من مسائل الخلاف النحوي بين المذهبين البصري والكوفي في كتابه النهاية في شرح الكفاية، أ. د عثمان رحمن الأركي، وفاطمة محمد عبدالستار، مجلة ديالى، ع: 70، 2016.

الهوامش

(1)[1] تثبت ترجمة هذه في صفحة العنوان عن نسخة سليم أغا بتركيا, التحفة الشافية في شرح الكافية لأبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي المعروف بابن الحاجب, تصنيف شيخ الإمام البارع لسان العرب وترجمان الأدب تقي الدين النيلي البغدادي عفا الله عنه ونفع بما صنفه للمسلمين, ينظر التحفة الشافية, إمام حسن, 38.

(2) ينظر مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة: 1413/3.

(3) ينظر التحفة الشافية, الدراسة: 43.

(4) ينظر تاريخ الأدب: 324/5.

(5) ينظر النيلي وجهوده النحوية, م. د قاسم رحيم حسن,19.

(6) ينظر التحفة: 490/1.

(7) ينظر التحفة: 451/1.

(8) ينظر التحفة: 335/2.

(9) ينظر التحفة: 413/2.

(10) ينظر مقدمة التحفة: 15.

(11) ينظر التحفة: 566/1, و472/2, وديوان الإمام علي: 23, و148.

(12) ينظر بغية الوعاة: 410/1.

(13) ينظر كشف الظنون: 1370/2.

(14) ينظر المصدر السابق, وتاريخ الأدب, 324/5.

(15) ينظر الصفوة الصفية: 8.

(16) ينظر كشف الظنون: 1370/2.

(17) ينظر تاريخ الأدب العربي: 324/5.

(18) ينظر بغية الوعاة: 410/1.

(19) مقدمة التحفة: 15.

(20) كشف الظنون: 1370/2.

(21) ينظر التحفة الشافية، الدراسة: 50.

(22) الصفوة الصفية: 5.

(23) ينظر التحفة: 265/2.

(24) ينظر الصفوة الصفية: 11.

(25) التحفة: 19/1.

(26) التعريفات:201.

(27) ينظر البديع في العربية: 439/1، واللباب في علل البناء: 268/1، وشرح التسهيل: 84/2.

(28) ينظر الإيضاح العضدي: 170.

(29) سورة الشعراء: 72.

(30) سورة فاطر: 14.

(31) التحفة: 265/2.

(32) البيت لزهير بن أبي سلمى، ينظر ديوانه: 76.

(33) ينظر معاني القرآن: 462/1.

(34) ينظر الإيضاح العضدي: 170.

(35) ينظر التذييل والتكميل: 47/6، وتمهيد القواعد: 1476/3.

(36) ينظر الحلل في شرح أبيات الجمل: 193- 194.

(37) لم ينسب البيت لقائل، وهو من شواهد: ديوان الحماسة: 992، والبديع في علم العربية: 440/1.

(38) التحفة: 264/2.

(39) ينظر الآجرومية: 72.

(40) ينظر شرح متن الآجرومية، المكودي: 82.

(41) ينظر الجنى الداني: 495- 498.

(42) ينظر شرح ابن عقيل: 277/1- 278، وشرح التصريح: 245/1.

(43) سورة هود: 8.

(44) التحفة: 295/2.

(45) ينظر الإنصاف: 130/1، م 18، وشرح المفصّل: 369/4 - 370، وأوضح المسالك: 241/1.

(46) ينظر الخصائص: 385/2.

(47) ينظر الإنصاف: 130/1، م 18.
(48) شرح اللمع: 58 - 59، وينظر الأصول النحوية عند ابن برهان, زينب فرحان: 168.
(49) ينظر شرح المفصّل: 367/4.
(50) ينظر شرح جمل الزجاجي: 374/1.
(51) ينظر شرح المقدمة الجزولية: 774/2، وشرح التصريح: 245/1.
(52) ينظر موقف ابن الخباز الموصلي من مسائل الخلاف النحوي، أ. د عثمان رحمن حميد الأركي: 8.
(53) ينظر التحفة: 395/2- 396.
(54) ينظر شرح التسهيل: 354/1.
(55) ينظر إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك: 198/1.
(56) ينظر تمهيد القواعد: 1121/3.
(57) ينظر النحو الوافي: 575/1.
(58) ينظر شرح عيون الأعراب: 191، ودور الحرف في اداء معنى الجملة: 271، وقضية تعاقب الحروف ومذهب العلماء فيها: د. قاسم بد ماصي: 10، وحروف الجر ووظيفتها النحوية والدلالية، كمال عوض، أحلام دافع: 15.
(59) سورة النساء: 2.
(60) سورة المائدة: 6.
(61) ينظر شرح عيون الأعراب: 191.
(62) سورة آل عمران: 52.
(63) ينظر التحفة: 338/2.
(64) ينظر المبسوط في القراءات العشر: 174، والوجيز في شرح القراءة الثمانية: 156.
(65) الكتاب: 231/4.
(66) سورة الأنبياء: 77.
(67) معاني القرآن: 51/1.
(68) معاني القرآن وإعرابه: 416/1.
(69) الخصائص: 309/2 - 310.
(70) سورة البقرة: 188.
(71) التحفة: 338/2 - 339.
(72) ينظر المصدر السابق: 338/2 - 339.
(73) ينظر شرح التسهيل: 46/2، والجنى الداني: 417.
(74) سورة الأنعام: 109.
(75) التحفة: 382/2.
(76) الكتاب: 123/3، وينظر شرح الكتاب، السيرافي: 338/3.
(77) سورة الأنبياء: 95.
(78) ينظر معاني القرآن: 350/1، 138/3.
(79) سورة عبس: 3.
(80) التحفة: 382/2.
(81) ينظر شرح المفصّل: 99/4.
(82) سورة الكهف: 18.
(83) ينظر التحفة: 142/2.
(84) ينظر المحتسب: 327/2.
(85) ينظر الكشاف: 54/3, وشرح المفصّل: 100/4, وقطر الندى: 106, وهمع الهوامع: 55/3.
(86) اللباب في علل البناء: 289.
(87) ينظر التحفة: 141/2-142.
(88) سورة المائدة:
(89) التحفة: 387/2.
(90) ينظر المقتضب 4/ 111، والكامل 1/ 276، وابن الناظم 70، وابن عقيل 1/ 136 - 137، والتصريح 1/ 226 - 227، وشرح الصبان 1/ 284.
(91) الكشاف: 474/1.

(92) شرح المفصّل: 1/226-227.

(93) ينظر التحفة: 2/387-388.

(94) ينظر معاني النحو: 1/399.